

Kingdom of Morocco Institution of the Mediator of the Kingdom







مركز التكوين وتبادل الخبرات في مجال الوساطة Training and Mediation Exchange Center

الدورة التكوينية التاسعة لفائدة مساعدي الوسطاء أعضاء جمعية الأمبودسمان المتوسطيين

Ninth Training Session of the Co-Workers of AOM Ombudsmen

حول موضوع: Under the theme:

"حقوق المعتقلين، بما في ذلك المعتقلين من الدول الأجنبية"

« The rights of detainees in the national territory, and of those detained abroad: the role of the Ombudsmen Institutions »



الرباط، يومي 28 و29 نونبر 2018

الفمرس

Summary

البرنامجلبرنامج
6PROGRAM
علمة الافتتاح
13OPENING SPEECH
الإنصار للمام
للمحور الأول: مدخل عام حول حقوق المعتقلين في فضاءات سلب الحرية والمغموم الإنسانس والإصلاحس والأبعاد الاجتماعية والتدابير والعقوبات السالبة للحرية على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان
MODULE 1: GENERAL INTRODUCTION INTO "THE RIGHT OF THE DETAINEES, IN FREEDOM-DEPRIVING SETTINGS, HUMAN AND CORRECTIONAL CONCEPT, SOCIAL DIMENSIONS AND FREEDOM-DEPRIVING SANCTIONS IN THE LIGHT OF HUMAN RIGHTS INTERNATIONAL CONVENTIONS"
مداخلة السيد مولاي ادريس أكلمام
MODULE 2: WHAT ROLE FOR THE OMBUDSMEN AND THE MEDIATORS IN PROTECTING THE
DETAINEES'RIGHTS IN SITU? مداخلة السيد سمير أبو شمس
31 DETAINEES'RIGHTS IN SITU? مداخلة السيد سمير أبو شمس التقرير التركيبين
DETAINEES'RIGHTS IN SITU? مداخلة السيد سمير أبو شمس
31
DETAINEES'RIGHTS IN SITU? مداخلة السيد سمير أبو شمس التقرير التركيبين THE SYNTHETIC REPORT المتمارة تقييم الدورة.
DETAINEES'RIGHTS IN SITU? مداخلة السيد سمير أبو شمس التقرير التركيبري THE SYNTHETIC REPORT المتمارة تقييم الدورة THE QUESTIONNAIRE FOR THE EVALUTATION OF THE TRAINING
THE SYNTHETIC REPORT مداخلة السيد سمير أبو شمس THE SYNTHETIC REPORT متمارة تقييم للدورة THE QUESTIONNAIRE FOR THE EVALUTATION OF THE TRAINING
عداخلة السيد سمير أبو شمس

62	CERTIFICATES HANDING OUT
73	لائمة المشاركين
73	PARTICIPANTS' LIST

البرنامج

موضوع الدورة: "حقوق المعتقلين بما في ذلك المعتقلين من الدول الأجنبية"؛ منسقة الدورة: السيدة فاطمة كريش، رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين بمؤسسة وسيط المملكة المغربية.

الأربعاء 28 نونبر 2018

الجلسة الافتتاحية

09:45-09:30: الكلمة الافتتاحية للأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة المغربية؛

10:00-09:45: تقديم الإطار العام للدورة من طرف منسقة الدورة، السيدة فاطمة كريش، رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين بمؤسسة وسيط المملكة المغربية؛

10:30-10:00: استراحة شاى؛

المحور الأول: مدخل عام حول "حقوق المعتقلين في فضاءات سلب الحرية والمفهوم الإنساني والإصلاحي والأبعاد الاجتماعية والتدابير والعقوبات السالبة للحرية على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان"

كيف يمكن للسجناء إمضاء العقوبة في إطار احترام الكرامة وأن تكون مرحلة العقوبة أرضية للإصلاح، ولتيسير الاندماج في التتمع.

10:30-10:30: تدخلات الخبراء:

- الأستاذ محمد ليديدي، الكاتب العام لمؤسسة وسيط المملكة؛
- السيد مولاي ادريس أكلمام، مدير العمل السوسيو ثقافي وإعادة الإدماج عن المندوبية العامة لإدارة السحون وإعادة الإدماج، بالمملكة المغربية؛

12:30-11:30: مناقشة واستعراض التجارب ذات الصلة بالموضوع والمناقشة؟

المحور الثاني: أي دور للأمبودسمان والوسطاء في الدفاع عن حقوق المعتقلين بالفضاء السجني؟

التطرق إلى الاختصاصات المخولة لمؤسسات الأمبودسمان والوساطة والدفاع عن الحقوق في مجال حماية المعتقلين وفق مرجعياتها القانونية، ومختلف القضايا التي تتوصل ألى هذا الصدد، وطرق معالجتها، وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى المعنية بالموضوع.

13:30-12:30: تدخل الخبير:

- السيد سمير أبو شمس، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم - فلسطين؟

14:30-13:30: تقديم تجارب المؤسسات التي تشتغل في هذا الحال؟

المناقشة واستعراض حالات تطبيقية؟

16:00-14:30: وجبة غداء؛

16:00: جولة سياحية؛

الخميس 29 نونبر 2018

المحور الثالث: حقوق نزلاء السجون الأجانب: على ضوء القانون الدولي، وعلى ضوء المحور الثالث: الثنائية

- المساواة والتعامل؟
- الحق في الاتصال بالمسؤولين في البعثات الديبلوماسية؛
 - الحق في التواصل باللغة التي يتكلم ما المعتقل؟
 - الحق والإشراك في برامج إعادة الإدماج؛
 - إمكانية قضاء ما تبقى من العقوبة في بلده الأصلى؛
 - الحق في ممارسة الشعائر الدينية.

10:30-09:00: تدخلات الخبراء:

- السيدة كارمن كوماس-ماطا، رئيسة العلاقات الدولية، المدافع عن الشعب الإسباني؟
 - الأستاذ محمد ليديدي، الكاتب العام لمؤسسة وسيط المملكة؛

10:30-10:30: تقديم تحارب المؤسسات التي تشتغل في هذا المحال وبعض الممارسات الجيدة؛

12:00-11:30: استراحة شاى؛

المحور الرابع: مجالات تدخل مؤسسات الأمبودسمان والوساطة والدفاع عن الحقوق، بخصوص وضعية المعتقلين على الصعيد الوطني والسجناء من دول أجنبية، وطرق التعامل معها

- ظروف الإقامة؛
- الصحة والتطبيب؟
- التكوين والتعليم؛
- الزيارات التفقدية لوضعية السجناء؟
- التدخل لحل بعض المشكلات الإدارية بالنسبة للمعتقلين الأجانب؟
 - الإدماج والتهيئ للإندماج.

13:00-12:00: تدخلات الخبراء:

- السيد مولاي ادريس أكلمام، مدير العمل الاجتماعي والثقافي وإعادة إدماج السجناء عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بالمملكة المغربية؛
- السيدة عواطف عامرية، المديرة التنفيذية للجنة الجهوية بفاس، المحلس الوطني لحقوق الإنسان، بالمملكة المغربية؛

13:30-13:00: مناقشة واستعراض التجارب ذات الصلة بالموضوع؛

الجلسة الختامية

14:30-13:30: تقديم التقريرين التركيبي والتقييمي؟

الكلمة الختامية للسيد وسيط المملكة المغربية؟

توزيع الشواهد؛

14:30: وجبة غداء؟

16:00: جولة سياحية.

Program

General topic of the session: « The rights of detainees in the national territory and of those detained abroad: the role of the Ombudsmen Institutions »;

Coordinator: Ms. Fatima Kerrich, Head of the Department of Communication, Cooperation and training, Mediator's Institution of the Kingdom of Morocco.

Wednesday, 28 November 2018

Opening Ceremony

9:30-9:45: Opening speech of the President at the Bar **Mr. Abdelaziz Benzakour**, Mediator of the Kingdom of Morocco;

9:45-10:00: Presentation of the general framework by the Coordinator of the session, **Mrs Fatima Kerrich**, Head of Communication, Cooperation and Training Division at the Mediator of the Kingdom;

10:00-10:30: Coffee break;

Module 1: General introduction into "The right of the detainees, in freedom-depriving settings, human and correctional concept, social dimensions and freedom-depriving sanctions in the light of Human Rights International Conventions"

How can the prisoners serve their sentences regarding the respect of dignity, in such a manner that the sentence period represents a framework for correction and a ground-preparing- step for the detainees' integration?

10:30-11:30: Experts:

- **Mr Mohamed LIDIDI**, Secretary General of the Institution of the Mediator of the Kingdom-Morocco;
- **Mr Moulay Idriss AGOULMAM**, Director of Socio-Cultural Action and Reintegration, the General Delegation for Prison Administration and Reintegration, MOROCCO;

11:30-12:30: Presentation of experiences relevant to the topic and discussion;

Module 2: What role for the Ombudsmen and the Mediators in protecting the detainees' rights in situ?

Discussing the prerogatives entrusted to the institutions of Ombudsmen, Mediators and Rights Defenders in the field of the protection of the detainees as stated by their legal frameworks and the different cases received with regard to this issue, their modes of treatment and their relation with the other institutions concerned with the topic.

12:30-13:30: Experts:

- **Mr. Sameer ABUSHAMS**, The Independent Commission for Human Rights - ICHR, Palestine;

13:30-14:00: Presentation of experiences of institutions working in such field;

Case study and discussion;

14:30-16:00: Lunch;

16: Sightseeing;

Thursday 29 November 2018

Module 3: « Rights of Foreign Inmates »

- In light of the International law;
- In light of bilateral covenants;
 - Equal treatment;
 - Right to communicate with officials in the diplomatic representations;
 - Right to communicate in the detainee's own language;
 - Right to implication in reintegration programs;
 - Possibility to spend the remaining period in one's country of origin;
 - Right to practice religious rituals.

9:00-10:30: Experts:

- **Mrs Carmen COMAS-MATA**, Chief of the international relations, People's Defender SPAIN;
- **Mr Mohammed LIDIDI**, Secretary General of the Institution of the Mediator of the Kingdom-Morocco;

10:30-11:30: Case study and best practices' highlight;

11:30-12:00: Coffee break;

Module 4: « Domains of intervention of the institutions of Ombudsmen, Mediators and Rights Defenders with regard to the situation of the national as well as the foreign detainees, and ways of treating them »

- Accommodation conditions;
- Health and medical care;
- Education and Training;
- Inspection visit to the inmates;
- Intervention for solving some administrative problems facing foreign detainees;
- Insertion and preparation for integration.

12:00-13:00: Experts:

- Mr. Moulay Idriss AGOULMAM, Director of Socio-Cultural Action and Reintegration- the General Delegation for Prison Administration and Reintegration, MOROCCO;
- Mrs. Aouatif AMRIA, Executive Director of the Regional Commission for Human Rights in Fez- The National Human Rights Council- MOROCCO;

13:00-13:30: Presentation of experiences relevant to the topic;

Closing Session

13:30-14:30: Presentation of the Summary Report;
Closing speech of the Mediator of the Kingdom of Morocco;
Certificates handing out;

14:30: Lunch;

16:00: Sightseeing.

كلمة الافتتاح





الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة

حضرات السيدات والسادة الضيوف الأعزاء؛

يطيب لي أن أفتتح هذه الدورة التكوينية التي تنضاف إلى سابقاتها، والتي كانت وستبقى مصدر سرور بلدكم الثاني، هذا الذي يستضيف أصدقاء في رحاب مركز التكوين والتبادل في مجال الوساطة، الذي تم إحداثه في إطار المبادرات الهامة لجمعية الأمبودسمان المتوسطيين.

فهذه الدورات تتيح اللقاء بين جمع من الأطر المساعدة للسادة الأمبودسمانات والوسطاء قصد تقاسم المعرفة والاطلاع على مختلف التجارب بخصوص مواضيع ذات راهنية، كل ذلك بحثا عن الأحسن في نطاق التعبئة المتواصلة لمؤسساتنا من أجل إرساء أجود الممارسات.

فمرحبا بكم جميعا، خبراء ومشاركين، وأتمنى لكم مقاما طيبا بين ظهرانينا.

لن أخفيكم حرص مؤسسة وسيط المملكة المغربية على انتظام هذه الدورات لفائدة مساعدي المؤسسات العضوة في هذه الجمعية، من أجل تنمية التفاعل الإيجابي، وتطوير الوساطة، وإنجاح تدخلاتها دفاعا عن الحقوق، حتى تكون فاعلة ومتفاعلة مع ما يستجد من الإشكاليات والقضايا ذات الصلة بالارتفاق العمومي وبالخدمات الإدارية لفائدة الأفراد والجماعات.

حضرات السيدات والسادة،

إن اختيار موضوع "حقوق المعتقلين بما في ذلك المعتقلين في الدول الأجنبية" يرجع إلى حرص الأمبود سمانات والوسطاء على أن يمتد اهتمامهم ويشمل دفاعهم كل الشرائح، ولاسيما تلك التي توجد في وضعية صعبة، كالمسلوبة حرياتهم، لنؤمن لهم ما تخولهم المرجعيات القانونية، الوطنية منها والدولية، من حقوق.

فالمعتقلون، وهم في وضع الحرمان من الحرية، كتدبير احتياطي أو عقوبة سالبة للحرية، لابد وان يتم التعامل معهم انطلاقا من إنسانيتهم.

فاحترام حقوق السجناء من مسؤولية الدولة بدرجة أولى، لأنما من شروط المحاكمة العادلة، إذ عليها أن توفر لهم الظروف الملائمة في أماكن الاحتجاز، من إيواء، وتغدية، وعناية صحية، ونظافة وتعامل لائق، وتجنيبهم كل معاملة قاسية ومهينة.

وأستحضر هنا ما قاله حلالة الملك محمد السادس، حفظه الله وأيده، بخصوص النزلاء "... وإن ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

وفي هذا السياق، ولهذه الغاية، وضع المشرع مجموعة من القواعد تكفل حماية حقوق المعتقلين في كل مراحل المحاكمة، وذلك انطلاقا من المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي جاء فيها «لا يجوز إخضاع أي أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة للكرامة».

كما تنص المادة 10 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه "يعامل جميع الأشخاص المحرومين من حريتهم معاملة إنسانية مع احترام الكرامة المتأصلة في الإنسان".

علاوة على ذلك، فقد توفر عدد من الصكوك الدولية والإقليمية، مبادئ توجيهية، وقواعد ملزمة لحماية حقوق المعتقلين. ولست في حاجة إلى التذكير بالوثيقة الدولية للقواعد الدنيا لمعاملة السجناء التي أصبح يصطلح عليها بقواعد منديلا، وبما جاءت به من مقتضيات أساسية، ومن بينها الحق في التظلم من ممارسة السلطة لصلاحيات غير مخولة لها قانونا، وحق التبليغ بسبب إلقاء القبض، وحق الإدلاء بالأقوال في أقرب وقت والدفاع والاستعانة بالمحامي، والحق في الحصول على المعلومات وأسباب الاحتجاز بسرعة، والحق في الحصول على المعلومات عن الحقوق المخولة للمعتقل وبتفسير لهذه الحقوق وكيفية استعمالها، والحق في الحصول على مترجم لمعرفتها بلغة الشخص المعني، والحق في الاتصال بالعالم الخارجي، وفي تبليغ الأسرة بالمكان الذي نقلت إدارة السجن المعتقل إليه.

والأهم هو البعد الإنساني للعقوبة السالبة للحرية، التي يجب أن تكون الغاية منها الإصلاح وإعادة الإدماج.

ستكون لكم الفرصة لتناول حقوق المعتقلين الأجانب وما يمكن أن يحظوا به من عناية، شأخم شأن مواطني تلك الدولة مع تمكينهم من حق الاتصال بتمثيليات بلداهم الدبلوماسية والقنصلية، مع السماح لهم بممارسة شعائرهم والحفاظ على هويتهم اللغوية والثقافية لأخذها بعين الاعتبار في برامج إعادة إدماجهم.

حضرات السيدات والسادة،

إن الموضوع الذي ستعمقون فيه النقاش خلال يومين، يسائل أيضا الوسطاء والأمبودسمان باعتبارهم مدافعين عن الحقوق، مما يستدعي انكباكم عليه، ولذلك ستكون لكم الفرصة في تبادل الخبرات والاستفادة من تجارب بعضكم البعض، لضمان الحماية والمساعدة لجميع ضحايا الخروقات أو التحاوزات الإدارية، ومن بينهم هذه الفئة موضوع دورتنا.

وستتاح لكم أيضا مقاربة العديد من الإشكاليات القانونية، كما ستقفون على دور وطبيعة عمل الوسطاء ومجالات تدخلاهم لفائدة نزلاء السجون، من خلال استعراض تجارب تميز عمل البعض منهم بخصوص هذا الموضوع، علاوة على أنكم ستتعرفون على ممارسات جيدة لمؤسسات أخرى، من خلال الحالات التطبيقية التي سيتم عرضها.

وإني مقتنع بأن النقاش سيكون مثمرا وبناء، وسيشكل إضافة نوعية على المستويين المعرفي والمؤسساتي، تجعلنا جميعا في مستوى الرهانات التي نأمل جميعا كسبها.

وفي الختام، أتمنى لدورتكم هذه كامل التوفيق والنجاح. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

Opening Speech



Mr Abdelaziz BENZAKOUR,

Mediator of the Kingdom of Morocco

Ladies and Gentlemen, Dear guests,

It is my pleasure to open this training session as its former versions, in a country that should be considered as your second country, which hosts also the Training Center for Exchange on Mediation, that was previously incepted by important initiatives framework of the Association of the Mediterranean Ombudsmans.

These sessions allow to gather among collaborators of Ombudsmans and Mediators in order to exchange knowledge and to know more about different experiences concerning current themes, all this in looking for the best as the continuity for the efforts made by our institutions to settle the best practices.

So welcome to all of you, experts, participants; I wish you herein a very pleasant stay amongst us.

I would not hide from you all the cautiousness of the Institution of the Mediator of the Kingdom in organizing such training sessions to the profit of the institutions members of this association, in order to develop positive interaction, and to upgrade institutional mediation, so that it can succeed in its interventions when defending the rights, that will certainly turns active and interactive to all the updated issues and cases related to public serving and the administrative services to the profit of the individuals and the groups.

Ladies and Gentlemen,

The choice of the theme selection concerning "The rights of the inmates and those in the foreign countries", lies in the fact that the Ombudsmans and the

Mediators should extend their interests so as to overwhelm the protection of all the strata, especially that who are in a difficult situation, as those deprived from their freedom, to guarantee for them all what is provided by the legal rights references, be it at the domestic or the international level ones.

The inmates, in the situation of deprivation from liberty as a partial management or punishment that withdraws liberty should be treated based in a humane manner.

The respect of the inmates' rights lies first on the responsibility of the State, because it relies on the conditions of fair trial, so all the necessary measures should be adequate in the detention areas, as for shelter, food, health care, cleaning, adequate behavior, and avoiding whatever harsh or mean behavior.

And I recall here what said his Majesty the King Mohammed VIth, May God Protects and Guides Him, concerning the subject of the prisoners "what we will give in terms of integral care for society dimension in the Justice sphere it cannot be complete unless we provide Humane dignity to citizens that cannot be deprived from prisoners- even in the case of judicial decisions".

In this context, and to this end, the legislator has set a number of rules which guarantee the protection of the rights of the detainees during all the stage of the proceedings, based on Article 5 of the Universal Declaration on Human Rights, which states that « No one shall be subjected to torture or to cruel, inhuman or degrading treatment or punishment ».

In the same way, Article 10 of the International Covenant on Civil and Political Rights stipulates that « all persons deprived of their liberty shall be treated with humanity and with respect for the inherent dignity of the human person ».

Furthermore, a number of regional and international instruments provide for directing principles and binding rules to protect the rights of the detainees. There is no need to call to your mind on the international document for the minimum standard rules for the treatment of prisoners known as Mandela Rules, including main provisions, such as the right to speak out against the practice of a public authority of prerogatives to which it is not vested with, the right to be informed about the motif behind arrest, the right to make statement within the most appropriate deadline, the right to defense and to be backed up by a lawyer, the right to access to information about the motif of arrest swiftly, the right to access information, the right to be informed about the legitimate rights of the detainees, and an explanation of how such rights may be used, the right to be assisted by an interpreter, and the right to communicate with the outside world, and the right of one's family to be informed about the place where the detainee was transferred.

The most important thing is the humane dimension of the freedom-depriving sanction, whose main aim is redressing and reintegration.

You will have the opportunity to address the rights of foreign detainees and the attention that may reserve to them, similar to the citizens of the concerned countries, while allowing them the right to communicate with the diplomatic and consular representations of their countries of origin, and vested with the right to

practice their religious cults and to preserve their linguistic and cultural identity, which should be borne in mind in reinsertion programs.

Ladies and Gentelmen,

The subject that you will deal with during these two days, concerns very much the Mediators and the Ombudsmans as defenders, which needs your attention, this will though be an opportunity to exchange on expertise and to learn from experiences of each other, in order to guarantee the protection and the assistance of all the victims of breaches of law and infringements and amongst them, this category, target of our training session.

You will also benefit from different approaches of legal issues, and you will stand on the nature and the role of the Ombudsmans and their areas of intervention for prison inmates, through the experience review that distinguishes the work of some concerning that issue, furthermore you will acquire new skills through practical cases that will be displayed.

I am convinced that the debate will be fruitful and constructive, and that will be a qualitative addition at both the cognitive and institutional level, that makes all of us at the level of challenges that we all hope to win.

In conclusion, I wish your session full success.

May you enjoy Peace, Mercy and Blessings of God.

الإصارالعام



السيدة فاطمة كريش، رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين ينظم مركز التكوين والتبادل في مجال الوساطة الذي تحتضنه مؤسسة وسيط المملكة الدورة التاسعة حول موضوع "حماية حقوق المعتقلين بما فيهم المعتقلين في الدول الأجنبية"، وهو موضوع وقع عليه الاتفاق بين عدة مؤسسات لها تدخلات بشأنه.

وللتذكير، فإن هذا المركز قد سبق له تنظيم الدورات التالية:

- الدورة الأولى: "معالجة الشكايات: الدراسة والتتبع"؛
- الدورة الثانية: "سلطات الأمبودسمان والوسطاء في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان"؟
 - الدورة الثالثة: "الأمبودسمان والوسطاء في مواجهة ظاهرة الهجرة"؛
- الدورة الرابعة: "دور مؤسسات الأمبودسمان والوسطاء في تبسيط المساطر الإدارية والولوج الدورة الرابعة: "دور مؤسسات الأمبودسمان والوسطاء في تبسيط المساطر الإدارية والولوج الدورة الرابعة: "دور مؤسسات الأمبودسمان والوسطاء في تبسيط المساطر الإدارية والولوج
 - الدورة الخامسة: "وسائل تدخل الأمبودسمان والوسطاء"؛
 - الدورة السادسة: "الأمبودسمان والوسطاء في مواجهة تحديات التكنولوجية الحديثة"؛
 - الدورة السابعة: "حقوق الأطفال المهاجرين"؛
- الدورة الثامنة: "أخلاقيات قوة الأمن وحقوق المهاجرين في مسار الهجرة: أي دور للأمبودسمان والوسطاء".

وهذه الدورة تدخل في إطار اهتمام الأمبودسمان بمجال الحقوق الفئوية، من خلال تناولها لفئة المعتقلين.

لماذا الاهتمام بهذه الفئة؟

أولا: لأن الأشخاص المعتقلين يمكن اعتبارهم من بين أكثر الفئات المحرومة من حق أساسي ألا وهو الحرية، وهوى حرمان قانوني طبعا، لكن غالبا ما تتعرض حقوقهم لتعسفات إدارية، وأحيانا ينضاف إلى حرماهم من الحرية، انتهاك حقوقهم. وهي مشكلات تتسبب في معاناة كبرى يكابدها المحتجزون وأسرهم.

ثانيا: حسب تقرير اللجنة الدولية للأشخاص المحرومين من الحرية، فإن فئة المعتقلين الأجانب في تزايد مستمر من جراء عدة عوامل منها استقرار الأجانب في دول أخرى والهجرة غير الشرعية، مما يتطلب وضع استراتيجية تتضمن إجراءات كفيلة بحماية جميع أصناف المعتقلين، بما في ذلك الرفع من عدد المؤسسات العقابية ومن الموارد البشرية والمالية وتحسين ظروف الإيواء، وتلبية الاحتياجات الأساسية.

من هذا المنطلق، فإن هذه الدورة ستعتمد أساسا على تبادل التجارب والممارسات الجيدة حول مواضيع عامة ستتناول المرجعيات المؤطرة لهذا الحال، وكذا القواعد القانونية الضامنة لحقوق هذه الفئة، وستليها حلقات أخرى أكثر تخصصا، سنقف من خلالها جميعا على دور مؤسسات الأمبودسمان في الدفاع عن حقوق المعتقلين المحليين والأجانب.

والأهم في هذه الحلقات هو دعوتكم لتقديم تجارب مؤسساتكم والممارسات الناجحة التي تودون تعافل تقاسمها مع جميع المشاركين، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تشتغل على هذا الموضوع، دون تعافل الصعوبات التي ربما تعترض عمل بعض المؤسسات العضوة في الجمعية.

وستشكل العروض التي سيقدمها الخبراء مداخل أساسية لكل حصة.

سيتضمن برنامج الدورة المواضيع التالية:

- المحور الأول: مدخل عام حول "حقوق المعتقلين في فضاءات سلب الحرية والمفهوم الإنساني والإصلاحي والأبعاد الاجتماعية والتدابير والعقوبات السالبة للحرية على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان"؛

من تقديم الأستاذ محمد ليديدي، الكاتب العام لمؤسسة وسيط المملكة.

— المحور الثاني: "أي دور للأمبودسمان والوسطاء في الدفاع عن حقوق المعتقلين بالفضاء السجن"؛

من تقديم السيد سامر أبو شمس، عن الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان- فلسطين.

- المحور الثالث: "حقوق نزلاء السجون الأجانب على ضوء القانون الدولي والاتفاقيات الثنائية"؛

من تقديم كل من السيدة كارمن كوماس-ماطا، رئيسة العلاقات الدولية بمؤسسة المدافع عن الشعب الإسباني، والأستاذ محمد ليديدي، الكاتب العام لمؤسسة وسيط المملكة.

- المحور الرابع: "مجالات تدخل مؤسسات الأمبودسمان والوساطة والدفاع عن الحقوق، بخصوص وضعية المعتقلين على الصعيد الوطن، والسجناء من دول أجنبية، وطرق التعامل معها".

من تقديم:

- السيد مولاي إدريس أكولمام، مدير العمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء وإعادة السيد عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بالمملكة المغربية وخبير عن المحلس الوطني لحقوق الإنسان، بالمملكة المغربية؛
 - السيدة عواطف عمرية، المديرة التنفيذية للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس.

المحور الأول مدخل عام حول حقوق المعتقلين في فضاءات سلب الحرية والمفهوم الإنساني والإصلاحي والأبعاد الاجتماعية والتدابيل والعقوبات السالبة للحرية على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان "

Module 1: General introduction into "The right of the detainees, in freedom-depriving settings, human and correctional concept, social dimensions and freedom-depriving sanctions in the light of Human Rights International Conventions"



السيد مولاي ادريس أكلمام، مدير العمل السوسيو ثقافي وإعادة الإدماج عن المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، بالمملكة المغربية

مداخلة السيد مولاي ادريس أكلمام

استراتيجية عمل المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج في مجال حماية حقوق السجناء:

المحور الأول: الإطار المرجعي:



- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)؛
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)؛
 - قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء "قواعد مانديلا"؛
 - مدونة سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين (1979)؛
 - اتفاقية القضاء على جميع أنواع التمييز ضد المرأة (1981)؛

- اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1987)؛
- مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الذين يتعرضون لأي شكل من أشكال الاحتجاز أو السجن (1988)؛
 - المبادئ الأساسية لمعاملة السجاء (1990)؛
- المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين
 (1990)؛
 - اتفاقية حقوق الطفل (1991)؛
 - قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون الأحداث (قواعد بكين 1985)؛
 - قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا للتدابير غير الاحتجازية (1990)؛
 - مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جنوح الأحداث (مبادئ الرياض 1990).

المحور الثاني: استراتيجية عمل المندوبية العامة لإدارة السجون في مجال حماية حقوق السجناء:

■ أحدثت المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بتاريخ 29 أبريل 2008، حيث أصبحت تحت إشراف رئيس الحكومة بعدما كانت مديرية تابعة لوزارة العدل، وأنيطت ما مهمتين رئيسيتين:



■ 5 محاور استراتيجية:



■ استراتيجية عمل المندوبية العامة ذات الصلة:











■ استراتيجية المندوبية العامة في مجال الحقوق الفئوية والنهوض كا:



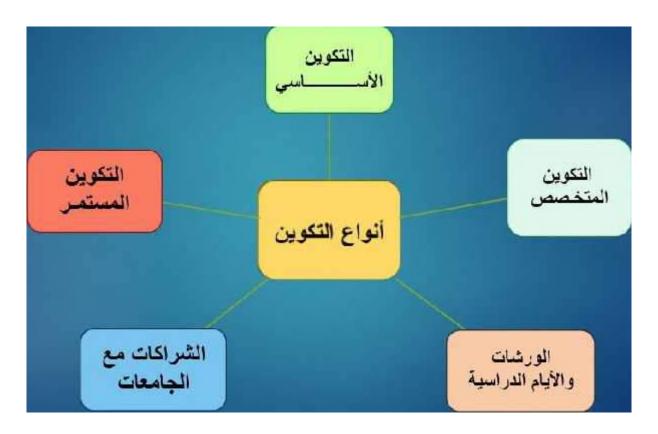
■ استراتيجية المندوبية العامة الخاصة بالسجناء الأجانب:

بحصالیات بناریخ: فاتح قائم 2010	فقة السجتاء الأجالب				
	القنآم اليشن	الكوي	(444)	النجوع	النبية (١٨)
	عدد السحباء الأحاب	962	07	1049	1,26%

يستفيد النزلاء الأجانب من برامج التكوين والأنشطة الاجتماعية، الثقافية والرياضية المعتمدة في إطار استراتيجية المندوبية العامة، وقد تم يحذا الصدد:

- تنظيم مهرجان السينما الإفريقي بالسجن المحلي اخريبكة 2 في نسخته الأولى سنة 2017 واعتماده كبرنامج سنوي قار احتفالا بالسجناء الأفارقة الذين يشكلون النسبة الأكبر من النزلاء الأجانب بالمؤسسات السجنية؛
- إصدار دوريات قصد تمكين النزلاء الأجانب من مزاولة الشعائر العقائدية والاحتفال بمناسباتهم الدينية وتمكينهم من المؤن خلال هذه المناسبات بشكل استثنائي رغبة من المندوبية العامة في تمتيعهم بحقوقهم الثقافية والدينية والاجتماعية؟
 - تنظيم البطولة الإفريقية في كرة القدم للسجناء الأفارقة؛

- تنظيم أنشطة فنية خاصة بالسجناء الأجانب وعرضها بمناسبة تنظيم احتفالات اليوم الوطني للسجين؛
- تنظيم زيارات اللجان القنصلية قصد تمكينهم من التواصل مع نزلاء بلداهم في إطار المعمول به قانونا.
 - استراتيجية المندوبية العامة في تكوين الأطر والموظفين في مجال حقوق الانسان:





- 1. تعريف العاملين بالسجون بالمعايير الدولية لمعاملة السجناء ومناهضة التعذيب؟
- 2. تأهيل العاملين في السجون وتمكينهم من التشبع بمبادئ وثقافة حقوق الإنسان وتحسيدها من خلال علاقاتهم بالسجناء وسلوكهم العملي اليومي؟
- 3. تحسيس الموظفين بأهمية ثقافة حقوق الإنسان وبدورهم الفعال والمؤثر في حمايتها وإشاعتها وترسيخها في الوسط السجني؛

- 4. ترسيخ حقوق الإنسان ثقافة وممارسة داخل المؤسسات السجنية، وكذا تعزيز آليات تمتيع السجناء بحقوقهم الأساسية التي يكفلها لهم القانون؟
 - 5. تشجيع الموظفين على القيام بواجباتهم في ظل احترام المعايير الدولية لمعاملة السجناء؟
- 6. مناقشة بعض الصعوبات والممارسات السيئة المتصلة بحماية حقوق السجناء وكيفية معالجتها من خلال تحديد وتحليل أمثلة ملموسة؟
- 7. الوقاية من التعذيب وسوء المعاملة والممارسات السيئة ذات الصلة والتذكير بالآثار القانونية المترتبة عن ذلك؛
- 8. تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها في إطار الوقاية وحماية حقوق السجناء كما هي متعارف عليها دوليا؛
- 9. تمكين العاملين بالسجون من مواكبة التحولات والتطورات التي يعرفها مجال حقوق الإنسان وطنيا ودوليا؛



المحور الثالث: التحديات والانتظارات القائمة ذات الصلة بالمجال الحقوقي في تدبير المؤسسات السجنية: التحديات والانتظارات:

- مراجعة وتطوير البرامج التدريبية في مجال حقوق السجناء بشراكة مع خبراء من الجهات المختصة؛
- تعزيز دور مركز التكوين من خلال تكوين وتأهيل عدد كافي من المكونين في الحال القانوني والحقوقى؛
 - تفعيل التكوين الجهوي والتكوين عن بعد لتكثيف البرامج التدريبية في مجال حقوق الإنسان؛
- إنجاز دراسات ميدانية لتقييم آثار التكوين على أداء العاملين في السجون بخصوص مجال حقوق السجناء؛
 - تعزيز علاقات الشراكة والتعاون على المستوى الوطني والدولي بشكل فعال ومتواصل؟
- تنزيل الميثاق الأخلاقي للعاملين بالسحون وإيجاد آليات لتحفيزهم على ترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في الوسط السجني.

المحور الثانب أي حور للأمبوح سمان والوسطاء في الحفاع عن حقوق المعتقلين بالفضاء السجنبي

Module 2: What role for the Ombudsmen and the Mediators in protecting the detainees'rights in situ?



السيد سمير أبو شمس، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان المظالم' - فلسطين

مداخلة السيد سمير أبو شمس

إن الدولة الفلسطينية تعيش حالة استثنائية بسبب وجود الاحتلال وبسبب الفصل بين الأراضي الفلسطينية وصعوبة التواصل الجغرافي، وبالتالي اختلاف المرجعيات القانونية في ظل انقسام السلطات الثلاث، القضائية والتنفيذية وتعطيل المحلس التشريعي، ولم يبقى من المؤسسات بدون انقسام إلا الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)، والتي تعمل في قسمي الوطن.

تسعى دولة فلسطين إلى فرض سيادها على الأرض الفلسطينية في الوقت الذي يحاول الكيان الصهيوني إفشال عملها، وهذا يعني أن يكون الكيان الصهيوني عائقا أمام إنجاز مهام السلطات الثلاث في فلسطين؛ فقد قام بأسر الكثير من أعضاء المحلس التشريعي، ويضع العراقيل أمام نشاطات السلطة التنفيذية لإحباط تنفيذها لقرارات القضاء، وأيضا يعيق عمل القضاء من خلال حماية الأشخاص الذين على خلاف مع القانون عندما يفروا من العدالة إلى أراض يسيطر عليها الكيان الصهيوني.

إذا نحن أمام انتهاكات الحق بإجراءات المحاكمة العادلة عندما تنصب الحواجز بين المدن الفلسطينية، ويصعب نقل الموقوفين من محافظة إلى محافظة، وتعقيد عمل ترتيبات لنقلهم حيث أن الشرطة الفلسطينية عندما تمر من أراض يسيطر عليها الاحتلال وهم يحملون أسلحتهم فهم بحاجة إلى تنسيق وترتيب مسبق. وكل هذا يؤدي إلى احتجاز بعض الموقوفين لمدد قد تخالف ما نص عليه القانون، وتحرم الموقوف من حقه بالمعلومة التي تحدد وضعه القانوني وتمنحه السرعة في التقاضي.

المرجعية القانونية لعمل الهيئة:

لقد سارعت شخصيات فلسطينية اعتبارية وطنية إلى إنشاء الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، وحصلت على قرار من الرئيس الراحل ياسر عرفات يجيز عمل الهيئة، وبعد ذلك جاء التشريع الخاص بالهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في القانون الأساسي الفلسطيني وهو بمثابة الدستور المؤقت لفلسطين، ولكن لم يصدر قانون خاص بالهيئة حتى الآن، ولكن تمارس الهيئة المستقلة عملها كمراقب ومتابع حالة حقوق الإنسان في فلسطين، وتعمل على صيانة الحقوق من خلال فرض معاييرها المستمدة من المعايير

الدولية والقوانين الأخرى ذات الصلة، واصبح للهيئة معاييرها المرجعية التي ترجع الهيا السلطة التنفيذية لتوائم تعليماتا من ما تجيزه الهيئة، وتنبع هذه القوة من مكانة الهيئة في المحتمع الفلسطيني، ومكانة محلس المفوضين الذي يمثل الهيئة؛ وهم شخصيات مستقلة وطنية أكاديمية ذوي سمعة جيدة، ويشغلون منصب مفوضين لفترات مؤقته ويتم تبديلهم من قبل باقي أعضاء مجلس المفوضين دون الرجوع إلى أي جهة ودون تدخل من احد.

في زيارات الهيئة لمراكز التوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل نتلقى شكاوى من الموقوفين على خلفية التأخر في البت في القضايا، وجهلهم بمعرفة وضعهم القانوني.

إن زيارة ممثلي الهيئة إلى مراكز التوقيف والسحن تكون في البداية بمثابة توعية لإدارات السحون حول المستحدات في حقوق الإنسان، والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها دولة فلسطين، ودور إدارات السحون في توطين هذه الاتفاقيات من خلال ممارستهم على ارض الواقع. كما يتم توعية الموقوفين والنزلاء بحقوقهم، والسماع لهم بشكل انفرادي لرصد إن كان هنالك اختلاف في الإجراءات من مكان إلى أخر، أو إذا كان هنالك انتهاك لحقوق النزيل.

إن الحق في الحياة والحق في الصحة هو أسمى الحقوق، حيث تتابع الهيئة ظروف الاحتجاز من حيث التهوية المناسبة، ووسائل النظافة للوقاية من الأمراض، والإشراف الطبي على صحة كل نزيل قبل تسجيل دخوله وأثناء تواجده، كما تتابع النظافة الشخصية، والتغذية، وتتابع حقوق النزيل حسب قواعد مانديلا والقوانين المحلية والتعليمات الصادرة من الإدارات.

وهناك تفاوت بين مراكز التوقيف من حيث المواصفات وقرا او بعدها عن المواصفات العالمية، ولأن الاحتلال يعرقل السماح ببناء سجون جديدة، ولأن الحكومة تتذرع بضعف الإمكانيات؛ فان فلسطين تعاني من نقص في مراكز التوقيف وبالتالي يوجد اكتظاظ كبير في الكثير من مراكز التوقيف ومراكز الإصلاح والتأهيل، والنتيجة هو بقاء مواقيف لمدد طويلة في مراكز توقيف من المفترض أن لا يبقى فيها نزلاء أكثر من 24 ساعة حسب القانون.

إن الاكتظاظ مع بقاء عدد الإدارة محدود يؤدي بالضرورة إلى انتهاك عدة حقوق، مثل الحق في زيارة الأهل؛ فضيق المكان لا تفسح الحال بزيارة ذات مواصفات مناسبة، وأيضا الاتصالات الهاتفية يقل عددها أمام المدة المسموحة بسبب تزاحم الموقوفين على استعمال الهاتف. وأيضا سيكون هنالك نقص في التموين ومواد التنظيف والمياه اللازمة.

إن التراحم والاكتظاظ يؤثر على قدرة الطاقم الإداري في تلبية احتياجات النزلاء، فيضطر النزيل أحيانا إلى التقرب من عناصر الشرطة لكي يحصل على بعض حقوقه، وهذه العلاقة تؤدي إلى التمييز بين النزلاء، وعدم تلبية مطالب نزلاء آخرين، وأحيانا يكون هذا التمييز إيجابي لصالح البعض حيث يعطى البعض فوق ما نص عليه القانون؛ فيؤدي إلى شعور بالظلم من قبل الآخرين. وهذا السلوك تتأصل العلاقة بناء على المنة والمسايرة لا على الحق. وهنا يجب تحسس هذا النوع من التمييز الذي يصعب فيه طلب إيقاف الميزات الإيجابية عن البعض، أو طلب تجاوز القانون للبعض الآخر، والنتيجة تكون شعور البعض بالتمييز وامتهان الكرامة.

الوضع الفلسطيني يخلو من برامج الرعاية اللاحقة والتي تقدم للنزيل المفرج عنه، وربما تكون وزارة التنمية الاجتماعية هي من تقوم بمنح أسرة النزيل مساعدات مالية قليلة.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تتعاون مع مؤسسات أخرى للعمل سويا في برامج تقدم للفئات المهمشة مثل الأطفال؛ فقد كان لدينا موظفين خاصين بقضايا الأطفال الجانحين؛ حيث يقوموا بزيارة مراكز التوقيف الخاصة بالأطفال للتأكد من حصولهم على حقوقهم المنصوص عليها بالقانون. وأيضا موظفين مختصين بقضايا النساء؛ حيث يتم زيارة النزيلات في المراكز المخصصة لهن للتأكد من حصولهن على حقوقهن، وإجراءات التقاضي مع مراعاة حساسية فئة الفتيات على خلاف مع القانون. وأيضا لدينا برنامج جديد للمراقبة على المحاكم للوقوف عن كثب على إجراءات التقاضي، ودراسة الإشكاليات التي قد تنشأ بسبب إجراءات التقاضي.

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان تقوم بتدريب وتأهيل إدارات السجون ورجال الأمن بشكل عام، ويتم التركيز على القوانين وكيفية تطبيقها، وأيضا يتم شرح وتوضيح مفاهيم حقوق الإنسان والتشريعات

الدولية والقوانين المحلية، وخاصة مدونات السلوك المحلية والمدونة الدولية الخاصة بقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون نحو انتهاك المكلفين بإنفاذ القانون، ونركز اكثر على كيفية انحراف سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون نحو انتهاك حقوق النزيل وهم لا يشعرون، خاصة عندما يتعامل منفذ القانون مع النزيل كفئة أو شريحة منحرفة في المحتمع، تستحق التوبيخ أو الصراح او المعاملة بدون احترام، وهنا يجب تحسس هذا السلوك والعمل على تغييره.

التقرير التركيبر

أولاً: السياق:

استنادا لقرار أثينا الذي تم تبنيه خلال اللقاء الثالث لجمعية الأمبودسمان المتوسطيين في دجنبر 2009 ولمخطط عمل الجمعية في مجال التكوين، تم تنظيم هذه الدورة التكوينية بتعاون بين الجمعية ومؤسسة وسيط المملكة المغربية.

وهذه المناسبة، نستحضر مسار إحداث الجمعية التي تأسست بفضل مبادرة أطلقها وسيط المملكة (ديوان المظالم سابقا) بتعاون مع الوسيط الفرنسي (حاليا المدافع عن الحقوق) والمدافع عن الشعب الإسباني والذي انعقد في اعقابه الاجتماع الأول للأمبود سمان والوسطاء في نونبر 2007 بالرباط وتوج بإحداث الشبكة المتوسطية للأمبود سمان حيث تم إصدار إعلان الرباط الذي يحدد أهم المبادئ التي تجمع ضفتي البحر المتوسط والإطار الأنسب للعمل المشترك، والتعاون بين هذه المؤسسات.

وتواصلت الحهودات في مرحلة ثانية في دجنبر 2008 بمارسيليا حيث تم تدارس قضايا متعددة مرتبطة بمؤسسات الوساطة في الفضاء المتوسطي، بغض النظر عن الحدود أو النزاعات المختلفة. وهكذا، استشعرنا الحاجة إلى إحداث آلية للتعاون والتنسيق بين مختلف مكونات الشبكة المتوسطية، تم تسميتها جمعية الأمبودسمان المتوسطيين ويوجد مقرها بمدينة طنجة المغربية.

وباحتضافا لمركز التكوين وتبادل الخبرات في مجال الوساطة، اختارت الدورة التكوينية التاسعة موضوع "حقوق المعتقلين بما في ذلك المعتقلين من الدول الأجنبية" ونظمت على مدى يومين عمدينة الرباط.

وشارك في أشغال هذه الدورة 15 مشاركا فيما قام 5 خبراء بتنشيط محاورها. وشاركت خلالها مؤسسات عضوة في الجمعية وعلى الخصوص، مقدونيا وألبانيا ومالطا وفلسطين ومصر وتونس والجزائر وإسبانيا والمغرب، بالإضافة إلى حضور مراقب من لجنة البندقية التابعة لمحلس أوربا.

ثانيا: الجلسة الافتتاحية:

وخلال الجلسة الافتتاحية، قدم النقيب عبد العزيز بنزاكور وسيط المملكة المغربية والرئيس الشرفي للجمعية كلمة أبرز من خلالها أهمية اختيار موضوع الدورة الحالية التي تعكس الاهتمام الذي توليه مؤسسات الأمبودسمان المتوسطية لموضوع حقوق المعتقلين، المحليين والأجانب.

وأضاف أن مؤسسات الأمبودسمان والوسطاء يبنغي عليها توسيع محال اهتمامها ليشمل حماية جميع الفئات، وخاصة تلك المحرومة من الحرية، وضمان تمتعهم بالحقوق المكفولة بالقوانين الوطنية والدولية.

وفضلا عن ذلك، أشار إلى بعض القواعد التوجيهية للأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق المعتقلين والمعروفة بقواعد مانديلا، والتي تضمن للنزلاء عددا من الحقوق المحددة كالحق في معرفة السبب وراء الاعتقال والحق في الدفاع ومؤازرة المحامي، والحق في معرفة الحقوق المشروعة للمعتقلين واستعمال هذه الحقوق بشكل ملائم والحق في الاستعانة بمترجم (في حالة المعتلقين الأجانب) والحق في التواصل مع العالم الخارجي، ضمن غيرها من الحقوق المحولة لهذه الفئة.

كما خلص إلى أن الهدف الأسمى بالنسبة للعقوبات السالبة للحرية هي الإصلاح وإعداد المعتقلين لمرحلة ما بعد قضاء العقوبة.

وعقب ذلك، قدمت منسقة الدورة السيدة فاطمة كريش رئيسة شعبة التواصل والتعاون والتكوين الإطار العام للدورة وأهدافها الرئيسية بعد أن ذكرت بمواضيع الدورات السابقة.

وقبل تقديم عناصر المحور الأول، ركزت ممثلة لجنة البندقية التابعة لحلس أوربا السيدة كارولين مارتن على أن اللجنة تعمل بشكل وثيق مع الوسيط منذ سنين عدة معبرة عن ارتياحها للنتائج الإيجابية المحصل عليها من خلال هذا التعاون، لاسيما فيما يتعلق بالدورات التكوينية.

ثالثا: سير أشغال الدورة:

اليوم الأول:

حلال تقديم عناصر المحور الأول المتعلق ب"تقديم عام للمعتقلين في أماكن الحرمان من الحرية والمفهوم الإنساني والإصلاحي والأبعاد الاجتماعية والتدابير والعقوبات السلبة للحرية على ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان"، قدم الأستاذ محمد ليديدي الكاتب العام لمؤسسة وسيط المملكة بمفهوم الاعتقال في مفهومه الواسع: الوضع رهن الحراسة النظرية، الاعتقال الاحتياطي ...إلخ. كما تطرق إلى مفهوم تقييد الحرية بدل الحرمان منها مع الإشارة إلى أن الحرية في السحون تعد مرادفا لاحترام الكرامة الإنسانية.

كما ذكر بالمراحل الثلاث للمحاكمة، وعلى الخصوص الاعتقال الاحتياطي ومرحلة المحاكمة ومرحلة ما بعد المحاكمة. ومن جهة أخرى، أشار إلى القواعد الإجرائية الدنيا لمعاملة السجناء، والتي لاتشمل جميع التفاصيل والأوجه المتعلقة بمعاملتهم، مما يتطلب إخضاعها للتحيين والدراسة وفق منظور متكى.

ومن خلال التذكير بالأبعاد الإنسانية والاجتماعية والحقوقية المتعلقة بمعاملة نزلاء المؤسسات السجنية، تطرق الخبير إلى بعض من المبادئ الأساسية في هذا الحال، وعلى الخصوص، (أولا) المساواة في المعاملة مع التركيز على الاختلاف، سواء تعلق الأمر بالنوع الاجتماعي أو السن أو المرجعيات الدينية والثقافية (على سبيل المثال: الأحداث، النساء الحوامل، الأجانب...إلخ)، (ثانيا) مبدأ أو شرط مشروعية الاعتقال، بحيث ينبغي أن يكون الأمر بالاعتقال صادرا عن جهة مؤهلة قانونا لذلك، (ثالثا) الحق في التواصل مع المحامي والطعن في أسباب الاعتقال، (رابعا) الاعتقال في مؤسسة رسمية معروفة تتوفر على معايير خاصة، وتحديد هوية الشخص موضوع الاعتقال وأسبابه والجهة المصدرة لأمر الاعتقال و (خامسا) الحق في الاستفادة من الكشف الطبي ثم (سادسا) الحق في التواصل مع العالم الخارجي (الأسرة والمحامي والتمثيليات الدبلوماسية والقنصلية ...إلخ) والحق في احترام الحياة الخاصة...ضمن حقوق أحرى.

وفي صلة بموظفي السجون، أبرز الخبير أنه يفترض في هذه الفئة التوفر على رصيد كافي فيما يتعلق بحقوق النزلاء والاستفادة من تكاوين لبناء قدراتهم في كيفية التعامل مع المعتقلين وفقا للمعايير الدولية

والوطنية ذات الصلة، انطلاقا من اعتبار مهامهم ذات طبيعة اجتماعية ومساعدة بدلا من كولها وظيفة أمنية صرفة.

أما المتدخل الثاني في هذا المحور، فيتعلق الأمر بالسيد مولاي إدريس أكلمام من المندوبية العامة لإدارة السحون وإعادة إدماج السحناء الذي قدم الخطوط العريضة لاستراتيجية المندوبية في مجال حماية حقوق السحناء من خلال استعراض الإطار القانوني المنظم للاستراتيجية، وعلى الخصوص المواثيق الدولية والمبادئ التوجيهية ذات الصلة ودستور المملكة لسنة 2011 والقانون 23.98.

وحسب الخبير، تستند الاستراتيجية إلى خمسة محاور، لاسيما:

- الحفاظ على سلامة السجناء (بعد استباقي)؟
 - تأهيل السجناء لمرحلة إعادة الإدماج؛
- أنسنة السجون (إقامة وتغذية جيدة ورعاية صحية)؛
- البيئة والنوع والهشاشة (فضاءات مجهزة لاستقبال النزيلات الأمهات ورياض للأطفال، بيئة نظيفة، غرف مخصصة للأشخاص ذوي الاختلالات العقلية...)؛
 - التحديث وتعزيز الحكامة (بناء قدرات العاملين بالمؤسسات السجنية من خلال التكوين).

وبخصوص عدد النزلاء الأجانب في السجون المغربية، أوضح الخبير أن عددهم بلغ 1049، أي 1,26 بالمائة من إجمالي السجناء، مسجلا، من جهة أخرى، أن 42 بالمائة من إجمالي السجناء هم ضمن فئة المعتقلين الاحتياطيين.

وخلال حصة المناقشة، تساءل المشاركون عن مدى اعتماد معايير محددة لتخصيص عدد معين من الموظفين بشكل يتناسب مع عدد النزلاء وأعربوا عن انشغالهم بخصوص وضعية السجينات ومدى الاستجابة لحاجياتين الخاصة (مقاربة النوع الاجتماعي). وشددوا على ضرورة مناهضة التعذيب في السجون طبقا للمعايير الدولية ذات الصلة وعلى الخصوص البروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب الذي صادقت عليه العديد من البلدان من بينها المغرب، غير أشم أشاروا إلى الحاجة الملحة إلى صدور القانون الجنائي ومسطرة القانون الجنائي الجديدين بالمغرب لتفادي ظاهرة الاكتظاظ بالسجون، داعين إلى اعتماد

طرق بديلة لتقييد الحرية (السوار الإلكتروني مثلا) ومتسائلين عن طبيعة الإكراهات التي تحول دون التنزيل السليم لاستراتيجية المندوبية (موارد بشرية، ميزانية غير كافية...إلخ).

وخلال المحور الثاني المتعلق ب"دور الأمبودسمان والوسطاء في حماية حقوق المعتقلين بالفضاء السجني"، استعرض السيد سمير أبو شمس من الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين (ديوان المظالم) عمل الهيئة فيما يتعلق بحماية حقوق النزلاء.

وشدد على كون الهيئة لاتتوفر على قانون منظم لعملها بعذا الشأن، غير أنما تعتمد على ممارسات ومعايير اكتسبتها من خلال الممارسة.

وأشار الخبير إلى أن الهيئة تقوم بزيارات منتظمة ومفاجئة إلى أماكن الاعتقال للتأكد من وضعية السجناء على أرض الواقع، الذين قد يستفيدون من خدمات تقدم على سبيل الامتياز بدل من كوفيا حقا مكتسبا أو قد يتعرضون لمعاملة حاطة من الكرامة الإنسانية.

وسجل، من جهة أخرى، أنه في بعض الحالات يخشى النزلاء تقديم شكاوى إلى الهيئة مخافة التعرض للانتقام.

ومن ناحية أخرى، أوضح الخبير أن مراكز الاعتقال تعاني من الاكتظاظ وقلة الموارد البشرية والمالية مما يستدعي بالتالي تدخل الهيئة لتصحيح الاختلالات سواء بصفة مباشرة أو من خلال التقارير التي تصدرها، كما تعمل جاهدة على الدفاع على حقوق المعتقلين، وعلى الخصوص الفئات الهشة.

وخلص إلى كون الهيئة، التي تتمتع بالاستقلالية التامة والمصداقية، لعبت دورا محوريا في إحداث الآلية الوطنية للوقاية من التعذيب بفلسطين، على الرغم من كون الوضع السياسي بالبلاد يعد عنصرا غير مساعد.

وخلال حصة المناقشة، تساءل المشاركون عن دور الأمبودسمان في التعاطي مع الأوضاع بالسجون، سواء من خلال القيام بزيارات معلنة أو فجائية تشرف عليها فرق متعددة الاختصاصات، أو من خلال إصدار توصيات إلى هيئات إنفاذ القانون. كما ركزوا على ضرورة التحسيس بحقوق الإنسان بمراكز

الاعتقال مشددين على أهمية الشراكة والتعاون مع باقي الفاعلين وعلى الخصوص الحتمع المدني في مراقبة الانتهاكات لحقوق المعتقلين، سواء كانوا محليين أو أجانب. كما تساءل المشاركون عن إمكانية تقديم شكايات ضد حالات الشطط في استعمال السلطة من طرف إدارة السجن خلال اتخاذ العقوبات التأديبية ضد السجناء.

اليوم الثاني:

وفي مداخلة خلال المحور الثالث حول "حقوق السجناء الأجانب"، سجل الأستاذ ليديدي أهمية المساواة في المعاملة لنزلاء السجون مع الأخذ في الحسبان الخصوصيات المتعلقة بالمحموعات الهشة وعلى الخصوص النساء والأحداث والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة...إلخ. كما أضاف أن هذا التمييز الإيجابي يرسخ انطباعا جيدا لدى السجناء، وعلى الخصوص الأجانب منهم.

وفي موضوع ذي صلة، قام بسرد عدد من الحقوق التي ينبغي أن يتحلى ما السحناء الأجانب، وعلى رأسها الحق في الاستفادة من الفحص الطبي والحق في الاستفادة من الفحص الطبي والحق في ممارسة الشعائر الدينية الخاصة مم وكذا الاستفادة من البرامج التربوية والثقافية والصحية المنظمة في بمارسة الشعائر الدينية الخاصة مم وكذا الاستفادة من البرامج التربوية والثقافية والصحية المنظمة في بلد الاحتجاز. غير أنه أشار إلى وجود مجموعة من العراقيل التي تحول دون التمتع مذه الحقوق، وعلى الخصوص في حالة السجناء مزدوجي الجنسية.

ومن جهة أخرى، ركز الخبير على دور مؤسسات الأمبودسمان والوساطة في التعبئة من خلال مجموعات الضغط أو الدفع نحو إعمال الاتفاقيات الثنائية لتبادل السحناء، محدف تمكين المعتقلين الأجانب من قضاء الفترة المتبقية من العقوبة في بلدائم الأصلية (مبدأ المصلحة الفضلي للسحين).

كما أبرز أن فترة الاعتقال ينبغي اعتبارها كمرحلة تحضيرية لإعادة الإدماج داخل المحتمع أو في الوطن الأصلي للسجين، لذا ينبغي تعميق التفكير والمزيد من الابتكار لتطوير ظروف الاعتقال واستلهام مضامين إعلان تيرانا حول الهجرة لسنة 2016.

أما فيما يتعلق بالخبيرة الثانية، السيدة كارمن كوماس ماطا من المدافع عن الشعب الإسباني، فقد استعرضت الإطار القانوني المنظم لعمل هذه المؤسسة لاسيما فيما يتعلق بقضايا الرعايا الإسبان المعتقلين

بالخارج (القانون 2006/40 المتعلق بترحيل الأشخاص المحكومين، القانون المتعلق إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء وتوصية مجلس أوروبا عدد 12 لسنة 2012).

ومن خلال التذكير بكون مؤسستها تعد بمثابة آلية وطنية للوقاية من التعذيب، أوضحت الخبيرة الإسبانية أن الأمبود سمان له مسؤولية في مراقبة عمل القنصليات الإسبانية بالخارج وذلك في صلة بالرعايا الإسبان المعتقلين فضلا عن مراقبة عمليات ترحيل المعتقلين غير الشرعيين بإسبانيا نحو بلداهم عبر رحلات فرونطكس. وأضافت أنه من خلال الاستعانة بخدمات محامين، يقدم المدافع عن الشعب الإسباني استشارات قانونية لفائدة المعتقلين بحدف تحسيسهم بحقوقهم المشروعة.

كما سجلت الخبيرة أنه ينبغي تمتيع النزلاء الأجانب، شأهم شأن المعتقلين المحليين، بالحق في التواصل مع العالم الخارجي بلغتهم الأم وممارسة طقوسهم ومعتقداتهم الدينية والحق في الصحة والحماية الجسدية واحترام خصوصيتهم.

وخلصت إلى أنه بفضل تدخل المدافع عن الشعب، تم إغلاق بعض مراكز احتجاز المهاجرين بإسبانيا والتي كانت ذات سمعة سيئة.

وخلال المناقشة، شدد المشاركون على أهمية عمل الأمبودسمان والوسطاء في تحسين ظروف الاعتقال سواءا داخليا أو بالخارج. كما أشاروا إلى دور باقي الفاعلين كالمحتمع المدني ووسائل الإعلام في ممارسة الضغط على الدولة لتحسين وضعية المعتقلين.

وخلال المحور الرابع والأخير المخصص لمعالجة محور "مجال تدخل مؤسسات الأمبودسمان والوساطة والمدافعين عن الحقوق، بخصوص وضعية المعتقلين على الصعيد الوطني والسجناء من دول أجنبية وطرق التعامل معها"، والذي تم تأطيره على شكل ورشات من طرف السيدة عواطف عامرية من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بفاس، بلور المشاركون أهم الخلاصات والمقترحات ذات الصلة بالموضوع.

رابعا: الخلاصات والتوصيات:

شدد المشاركون خلال أشغال الدورة على عدد من الخلاصات والتوصيات من بينها على الخصوص:

- منح الأفضلية للفئات الهشة؛
- القيام بتحسيس موظفي السجون؟
 - الترافع لفائدة حقوق المعتقلين؟
- التعاون مع منظمات المحتمع المدني وباقى الفاعلين وتحديد مجال هذا التعاون؟
 - رصد وضعية المعتقلين في السجون وغيرها؟
 - خلق بنك للمعلومات لتوحيد آليات التدخل؛
- رفع قدرات العاملين في مؤسسات الأمبودسمان في التعامل مع حالات الأشخاص المعتقلين (تبادل التجارب والتكوين المستمر...إلخ)؟
- تجميع المعطيات حول حالات التدخل ذات الصلة بالسجون والممارسات الفضلى، مع ضمها إلى المواثيق الدولية والوطنية وكذا الدلائل التوجيهية ذات الصلة.

خامسا: اختتام أشغال الدورة:

وبعد تقديم كلمة ختامية مختصرة، قام وسيط المملكة بتوزيع شهادات المشاركة على الخبراء وأعلن عن اختتام الدورة.

The synthetic report

General Context:

According to the Athens Resolution adopted during the Third Meeting of the Association of Mediterranean Ombudsmen (AOM) in December 2009, and to the Association's working plan in the field of training, this Ninth AOM training session was organized in collaboration between the AOM and the Institution of the Mediator of the Kingdom of Morocco.

On this occasion, we bring up the process of creation of the Association which was first established owing to the initiative launched by the Mediator of the Kingdom (ex: Diwan Al Madhalim) in collaboration with the French Mediator (currently the Defender of the Rights) and the Defender of the People of Spain, in the aftermath of which the First Meeting for Ombudsmen and Mediators was organized in Rabat in November 2007, crowned with the creation of a Mediterranean network for Ombudsmen, and the issuance of the Rabat Declaration which defines the main principles that gather the institutions of both sides of the Mediterranean and the most appropriate framework for common action, cooperation and collaboration among such institutions.

The efforts continued in a second stage in December 2008 in Marseilles where they examined several issues relating to mediation institutions in connection with the Mediterranean environment, irrespective of the borders or the different conflicts. Therefore, we realized the necessity to create a tool for cooperation, collaboration and coordination among all the components of the

Mediterranean network, which was called the Association of Mediterranean Ombudsmen, the headquarters of which is located in Tangiers, Morocco.

Hosted by the Center for Training and Exchange on Mediation in Rabat, this 9th training session has chosen as a theme "The Rights of Detainees in the national territory and of those detained abroad: the role of the Ombudsmen Institutions", and was held over two days in Rabat.

Some 15 collaborators have participated in the training and 05 experts have animated the works of the session. Institutions members of the association have took part in this training, namely Macedonia, Albania, Malta, Palestine, Turkey, Egypt, Tunisia, Algeria, Spain, and Morocco, in addition to an observer from the Venice Commission (Council of Europe).

Opening session:

During the opening session, Mr. Abdelaziz Benzakour, Mediator of the Kingdom of Morocco and Honorary President of the AOM, delivered a keynote where he outlined the importance of the choice of the theme of the current session, which reflects the attention paid by the Mediterranean Ombudsmen institutions to the issue of rights of detainees, both nationals and foreigners.

He further pointed out the fact that the Ombudsmen and the Mediators should extend the scope of their interests so as to overwhelm the protection of all the categories, especially those deprived from their freedom, and to guarantee for them the enjoyment of the rights provided for both in the domestic or international legal frameworks.

In addition, he referred to some UN directing principles and binding rules

relating to the protection of the rights of the detainees, known as Mandela Rules,

which guarantee for the inmates a number of well-defined rights, such as the right

to be informed about the motif behind arrest, the right to defense and to be

backed up by a lawyer, the right to be informed about the legitimate rights of the

detainees and the appropriate use of such rights, the right to be assisted by an

interpreter (in case of foreigners), and the right to communicate with the outside

world, to name only few.

He concluded that the ultimate aim of the freedom-depriving sanction is the

redress and prepare the detainees for the post-imprisonment stage.

Later on, the Coordinator of the session Ms. Fatima Kerrich, Head of

Communication, Training and Cooperation Division at the Mediator of the

Kingdom, while recalling the themes of the previous sessions, presented the

outline of the training agenda and the main objectives of the training.

Prior to the discussion of the first module, the representative of the Venise

Commission Mrs. Caroline Martin underscored the fact that the Commission

works closely with the Mediator for a couple of years and is very satisfied with the

positive results obtained from such collaboration, especially with regard to the

training sessions.

Works of the session:

Day 1:

مركز التكوين وتبادل الخبرات

2018 29 28 يومي 9th session, November 28th-29th 2018 During the presentation of the first module on "a general introduction of the detainees, in freedom-depriving settings, human and correctional concept, social dimensions and freedom-depriving sanctions in the light of the Human Rights International Conventions", Mr. Mohammed Lididi, Secretary General of the Mediator of the Kingdom, has introduced the concept of detention in its broader sense: police custody; provisional or pre-trial detentions...etc. He has also discussed the notion of freedom restraint rather than deprivation, while stating that freedom in prisons is synonymous for respect of human dignity.

He has underlined the three main stages of proceedings, namely provisional detention, the trial stage and post trail stage. On the other hand, he has referred to the standard minimum rules for the treatment of prisoners, which do not cover all the details and aspects and need, therefore, to be updated and examined according to an innovative perspective.

While recalling the humane, social and human rights-based dimension with regard to the treatment of the prison inmates, the Expert has underlined some main principles in this regard, namely 1) equal treatment while bearing in mind difference, whether with regard to genre, age religious or cultural backgrounds (ex: juveniles, pregnant women, foreigners...etc), 2) the principle or condition of the legitimacy of detention, the writ of which should be issued by a legally competent authority, 3) the right to communicate with a lawyer and to contest the motifs behind arrest, 4) arrest in a known formal institution having special standards, identification of the person concerned and the reason of his detention

and the authority which ordered the writ of arrest 5) the right to medical examination 6) the right to communicate with the outside world (family, lawyer, consular representative...etc) and the right to privacy.. among other rights.

As for the prison staff, they need, according to the Expert, to have sufficient knowledge about the rights of the inmates, benefit from capacity-building trainings, and should consider their mission as a social and providing assistance task rather than a purely security one.

The second expert in this module, Mr. Moulay Driss Agoulmam from the General Delegation for Penitentiary Administration and Reintegration of Prisoners has introduced the main outlines of the Delegation's Strategy in the domain of the protection of the rights of the prisoners through reviewing the legal framework on which it is based, especially the relevant international instruments and guiding principles, the Constitution of Morocco -2011, and Law N° 23.98.

According to him, the Strategy has set five axes, namely:

- Preserving the integrity of the prisoners (preemptive dimension);
- Qualifying the prisoners for later reintegration;
- Humanization of prison conditions (good accommodation and food, health care);
- Environment, genre and vulnerability (spaces equipped for mothers, kindergardens, clean environment, rooms for mentally disordered prisoners...);
- And modernizing and enhancing governance (staff capacity-building through training).

Concerning the number of foreign inmates in Moroccan prisons, the Expert has pointed out that they reach 1049, i.e. 1.26% of the total of prisoners. Moreover, 42% are under provisional detention.

Upon the discussion session, the participants have wondered about the number of prison security staff compared to the inmates, expressed concern for female prisoners and catering for their basic needs, (genre-based approach), and the obligation to fight against torture in prisons, in conformity with the relevant international instruments, namely the OPCAT ratified by many countries, including Morocco. Moreover, they have stressed the dire need to issue the new Penal Law in Morocco to avoid over crowdedness in prisons, called for the adoption of alternative freedom restraint means (electronic tagging device), and wondered about the nature of the constraints that hinder the appropriate implementation of the Moroccan penitentiary delegation's strategy (human resources, inadequate budget...etc.).

During the second module dealing with "the role of the Ombudsmen and Mediators in protecting the detainees rights in situ", Mr. Sameer Abushams from the Independent Commission for Human rights in Palestine has presented the action of the Commission with regard to the protection of prison inmates' rights.

He has underscored the fact that the Commission does not have a Law, but rather hinges on practices and norms, which it has itself developed.

The Expert has mentioned that the Commission carries out regular visits to places of detention to check the situation of prisoners on the ground, who may,

sometimes, be offered services as a privilege rather than an acquired right or may be a subject of dignity-degrading treatment. In some cases, inmates are afraid to file a complaint to the Commission.

On the other hand, Mr. Abou Shams noted that the detention centers suffer from over-crowdedness and insufficient human and financial resources, and therefore, the Commission intervenes to redress the dysfunctions either directly or through its reports, and struggles for the rights of the detainees, especially the vulnerable groups.

He concluded that the Commission, being fully autonomous and known for its credibility, played a major role in the creation of the National Preventive Mechanism in Palestine, although the political situation in the country does not help much.

Upon the debate session, the participants have wondered about the role of the Ombudsmen in dealing with the conditions of prisons, either through announced or unannounced visits carried out by multidisciplinary teams, or via issuing recommendations to the law-implementing authorities. Furthermore, they stressed the need to raise awareness about human rights in detention centers, and underlined the importance of partnership and collaboration with other stakeholders, namely civil society in monitoring the violations to the detainees' rights. The participants also wondered about the possibility for filing complaints against power abuse of the prison administration while taking disciplinary measures against prisoners.

Day 2:

While intervening in the third Module on "rights of foreign inmates", Mr. Mohammed Lididi has stressed the importance of equal and fair treatment of prison inmates, while bearing in mind the particularities of the vulnerable groups, namely women, juveniles, people with specific needs...etc. He has added that such positive discrimination, gives a good impression for the detainees, namely foreign ones.

On a related aspect, the Expert has enumerated a number of rights that the detainees shall enjoy, namely the right to communicate with one's diplomatic or consular representation, the right to medical examination, the right to freely practice one's own religious rituals, the right to benefit from educational, cultural and health programs organized in the country of custody. Yet, he has stated that a number of problems hinder the enjoyment of such rights, especially in the case of prisoners with double nationality.

Furthermore, he has insisted on the role of Ombudsmen and Mediators institutions in lobbying or pushing towards the implementation of bilateral agreements for exchange of prisoners, in order to allow the foreign detainees to spend the remaining period in their countries of origin (Supreme interest of the detainee).

He said that the detention period should be viewed as a preparation for later reintegration in one's society or one's country of origin (more innovation in prison conditions, Tirana Declaration on Migration 2016).

As for the second Expert, Mrs. Carmen Comas- Mata from the Spanish Peoples Defender, she has defined the legal framework that governs the action of the Spanish Ombudsman with regard to the issue of Spaniards detained abroad (Law 40/2006 concerning the transfer of sentenced persons; social rehabilitation of prisoners law, CoE Recommendation N°12 -2012).

Mrs Carmen, while recalling that her institution acts as an NPM, has stated that it is the Ombudsman responsibility to monitor the action of the consular representations with regard to Spaniards detained abroad as well as the transfer of illegal migrants in Spain to their countries of origin via Frontex flights. She has added that while resorting to the assistance of lawyers, the Spanish Ombudsman provides legal advice to the detainees to make them aware of their rights.

The expert has maintained that foreign prisoners, similar to their national counterparts, should enjoy the right to communicate with the outside world in their own language, the freedom of religion and belief, the right to health, to personal security and respect for privacy.

She has concluded that thanks to the intervention of the Ombudsman, some badly reputed migrant detention centers in Spain were closed.

The participants have stressed the importance of the action of the Ombudsmen and Mediators in improving the imprisonment conditions of detainees both domestically and abroad. Also, they have underlined the role of other stakeholders such as civil society and media in exerting pressure on the State to improve the situation of the detainees.

During the fourth module, dealing with "the domain of intervention of the institutions of Ombudsmen and Mediators and the rights defenders with regard to the situation of the national as well as the foreign detainees and ways of treating them", which took the format of workshops facilitated by Mrs. Amria Aouatif, from the Regional Human Rights Commission in Fez, the participants have come up with the following conclusions and proposals.

Conclusions and Recommendations:

The participants have inferred the following conclusions and recommendations:

- Priority should be given to vulnerable groups;
- Awareness-raising among the prison staff;
- Advocacy in favour of the detainees'rights;
- Cooperation with civil society organizations and other concerned stakeholders and definition of the areas of such cooperation;
- Detection of the situation of prisoners in penitentiary centers;
- Creation of data bank to unify the intervention mechanisms;
- Capacity building for the personnel of the Ombudsman (exchange of experiences, in-service training...etc);
- Collection of the main interventions with regard to the prisons and the best practices and accompanying them with the domestic and international instruments as well as the thematic guides;
- The role of the power of proposition to amend the penitentiary centers' laws.

Closing session:

After delivering a brief closing speech, Mr. Benzakour has handed out certificates to both experts and participants and declared the session closed.

استمارة تقييم العورة

The questionnaire for the evalutation of the training

تم إعداد هذه الاستمارة من طرف مركز التكوين، وستساعدنا على معرفة حاجيات مساعدي الأمبودسمان أعضاء الجمعية بشكل أفضل وتحسين تنظيم الدورات المقبلة.

وسيتم تقديم ملخص لأجوبتكم خلال الجلسة الختامية للدورة، لذا يرجى منكم إرجاع هذه الاستمارة إلى أحد أعضاء اللجنة التنظيمية قبل العاشرة والنصف صباحا.

This questionnaire was elaborated by the Training Center; it will help us know better the needs of the collaborators of ombudsmen members of the AOM and improve the organisation of the next sessions.

A synthesis of your answers will be presented during the closing session, please give this questionnaire back to a member of the organizing team before 10:30.

Check the correspondent cell according to your choice:

ضع علامة في الخانة الموافقة لاختيارك:

	ضعیف		
Subject	Insufficient	Sufficient	Excellent
اختيار موضوع الدورة			
Choice of the session theme			
Content of the training modules			
مدة التكوين			
Duration of the training			
Skills of experts			

الدعائم البيداغوجيه			
Data and Visual aids			
والتنظيم			
Conditions and organization			
سير الأشغال والتنسيق			
Session running and coordination			
Strong points of this training:		:	
Mark and a	•••••	_	
Weak points:		:	
Propositions and suggestions of topic		•	
	cs for next se	essions:	
	cs for next se	essions:	
	cs for next se :	essions:	
	cs for next se :	essions:	
	cs for next se	essions:	
	cs for next se	essions:	
	cs for next se	essions:	
	cs for next se	essions:	
	cs for next se	essions:	
	:	essions:	
Other comments:	:		

التقرير التقييمي

The evalutation report

على غرار ما حرت عليه العادة، يتم توزيع استمارة تقييمية معدة من طرف مركز التكوين، تمكن المنظمين من معرفة حاجيات ممثلي الأمبودسمان أعضاء الجمعية بشكل أفضل، من أجل تجويد ظروف تنظيم الدورات المقبلة، وفيما يلى النتائج المستخلصة:

ضعيف			عناصر التنقيط
	%12	%88	اختيار موضوع الدورة
	%18	%82	
	%65	%35	مدة التكوين
	%12	%88	
	%42	%58	الدعائم البيداغوجية
	%30	%70	الظروف والتنظيم
	%24	%76	سير الأشغال والتنسيق

تبين من خلال الجدول أعلاه أن غالبية المشاركين أشادوا باختيار الموضوع وكذا المحاور المتناولة خلالها وحسن اختيار الخبراء وسير الأشغال والتنسيق، بخلاف مدة التكوين التي يرون أما غير كافية.

نقط قوة الدورة:

لقد أجمع المشاركون على كون نقط قوة الدورة تكمن في:

- تنوع التجارب وحلق نقاش بين المشاركين؟
- الاطلاع والاستفادة من التوصيات الصادرة لفائدة المعتقلين؛
 - تقنيات نقل الصوت والترجمة.

نقط ضعف الدورة:

وقد أجمع المشاركون على كون نقط ضعف الدورة تتمثل في:

- غياب مجموعة من الدول العضوة في الجمعية؟
 - ظروف الإقامة وبعد مكان التكوين.

مقترح موضوع الدورة القادمة:

بالنسبة للمواضيع المقترح تناولها في الدورات المقبلة، فتتمثل فيما يلي:

- توحيد آليات اشتغال الوسطاء؛
 - الوسطاء والتحكيم؟
 - الوسطاء والإعلام؛
 - حقوق الأحداث المدانين؟
 - الوساطة والتشريع؟
 - الولوج للمعلومة؛
- دور الوسطاء في حماية حقوق الأطفال؛
- دور الوسطاء في حماية حقوق الفئات الهشة؟
- الأمبودسمان والوسطاء: أي دور في تنزيل المعاهدات الدولية على أرض الواقع بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط؟؛
 - حماية حقوق النساء: أي دور لمؤسسات الوساطة والأمبودسمان؟؟
 - مؤسسات الوساطة والأمبودسمان ودورها في تحقيق الأمن الإداري.

توصيات:

إعطاء حيز زمني كاف للورشات التطبيقية مستقبلا.

وقد أجمع المشاركون وبدون استثناء على تقديم شكر خاص للأستاذ محمد ليديدي على تقاسمه لتجربته الواسعة بكل أمانة وبنزاهة.

الكلمة الختامية

Closing speech



الأستاذ النقيب عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة

حضرات السيدات والسادة،

نختتم اليوم الدورة التكوينية التي امتدت أ شغالها على مدة يومين، حول "حقوق المعتقلين بما في ذلك المعتقلين في الدول الأجنبية"، والتي نسعى من خلالها مواكبة مساعدي أعضاء جمعية الأمبودسمان المتوسطيين، واستهداف الرفع من كفاء الحم، وتطوير معارفهم، علاوة عن تبادل الخبرات والتجارب في مجالات ذات العلاقة بالمؤسسات التي يعملون كا.

كلكم تعلمون بأن إحداث هذا النوع من المؤسسات، إضافة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان تتجلى، وبشكل خاص وواضح، في الحد مما يشعر به المرتفقون من تباعد بينه وبين القائمين على الشأن العام، والدفاع عنه في حالة تحاوز أو حيف طال حقوقه في علاقتها بالإدارات العمومية. ولابد من الإشارة هنا بأن مؤسسات الأمبود سمان تربطها علاقة تكامل واضح مع الهيئات التي تعني بحقوق الإنسان "المحلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب" فهم يعملون من أجل حماية حقوق المرتفقين في الحصول على حقه من الإدارة وفق ما يسمح له به القانون، وتمكينه من حقوقه السياسية، واحترام حريته وكرامته طبقا لما يفرضه القانون.

ولذلك فإن الدفاع عن حقوق المعتقلين هو موضوع يتقاسمه مختلف المدافعون عن الحقوق بالعالم بأسره.

حضرات السيدات والسادة،

من خلال المداخلات التي تقدم ما الخبراء والتي نالت تفاعل المشاركين، اتضح أن المعتقلين لا يستفيدون بالقدر الكافي من النصوص المخصصة لهم والملزمة قانونيا، على عكس العديد من الفئات الأخرى، لاسيما في مجال التعليم والصحة وظروف الاستقبال، مما يستدعي إيلاء العناية الكافية من طرف مؤسسات الأمبودسمان والوسطاء للقضايا المعروضة عليهم.

وإن تتبعى عن بعد لأشغالكم، أكد لي مدى أهمية الموضوع، بحيث يرتبط بدورنا كوسطاء وأمبودسمان في الدفاع عن حقوق الإنسان بصفة عامة، ومما زاد أهمية هو مشاركتكم الفعالة وإثرائكم للنقاش الهادف إلى التبادل المعرفي وتقديم تجارب مهمة ستشكل قيمة مضافة في حياتكم المهنية من جهة، وكذا التأطير المتميز للسادة الخبراء الذين أبانوا عن جدية فائقة لإنجاح الدورة من جهة أخرى.

وأتمنى ألا يتوقف هذا الحهود عندما تنتهي هذه الدورة، وإنما يجب مواصلته كمدربين في مؤسساتكم حتى تعم الفائدة أيضا على زملائكم في المهنة.

ولن تفوتني هذه الفرصة دون أن أنوه بالحهودات المبذولة من طرف فريق العمل التابع لهذه المؤسسة وللكتابة العامة لجمعية الأمبودسمان المتوسطيين ولمكتب الترجمة وللمعهد العالي للقضاء ونادي الأعمال الاجتماعية التابع لوزارة العدل من أجل تيسير أموركم وإنجاح أشغالكم.

وسوف لن أهي هذه الكلمة دون أن أتوجه بالشكر الخاص لحلس أوربا وعلى الخصوص للجنة البندقية التي ما فتئت تقدم الدعم لدوراتنا التكوينية، وذلك برهانا على الأهمية التي توليها لحال الوساطة، وعلى الرغبة في المساهمة في النهوض وتطوير مجالات اختصاصات مؤسساتنا.

وختاماً، أتمنى لكم كل التوفيق والنجاح في مساركم المهني، وعودة ميمونة لبلدانكم.

توزيع الشواهم

Certificates handing out

عرفت الجلسة الختامية تقديم ملخص لأهم الخلاصات والتوصيات التي نتجت عن المناقشات التي تلت العروض وكذا تقييم الدورة بحضور السيد النقيب الأستاذ عبد العزيز بنزاكور، وسيط المملكة، الذي عمل على اختتام أشغال الدورة التكوينية، حيث نوه بالتجارب الرائدة في الميدان وبجودة الخبراء وبما تم تقاسمه من تجارب، وقام بتسليم الشواهد على المشاركين والخبراء.















































Participants' List

Coordinator:

Name	Country and institution	Function	Contacts(phone, fax, email)
Ms. Fatima Kerrich	Morocco Mediator's Institution of the Kingdom	Head of the Department of Communication, Cooperation and Training	kerrichfatima@gmail.com

Participants:

	Name of the participant	Country and institution	Function	Contacts (phone, fax, email)
1.	Mrs. Houeida MOSBEH	TUNISIA	Chief human resources department	00 216 99 84 51 07 mediateur.administratif@mediateur.tn
2.	Mrs. Nadia MAHJOUB	Mediator/ Ombudsman	Regional Representative of the Tunisian Administrative Mediator	00 216 20 23 03 16 fax :71 780 29 mediateur.administratif@mediateur.tn
3.	Mrs. Abeer Sayed Abdulrahman Fadel	EGYPT National Council of Human Rights	Legal researcher	+ 201000 290 895 +237624859 nchr@nchr.org.eg
4.	Mr. Adil SKUQI	ALBANIA People`s Advocate Institution	Assistant Commissioner	+355 42380336 askuqi@avokatipopullit.gov.al

5.	Mr Gulhan OZKOÇ	TURKEY Ombudsman Institution	Ombudsman Expert	+90 312 465 22 00/1124 Fax : +90 312 465 22 65 gulhan.ozkoc@ombudsman.gov.tr
6.	Mrs. Ghanima MESSAOUDI	ALGERIA	Member	f.djayette@yahoo.fr
7.	Mrs. Souad CHIKLI	National Council of Human Rights	Member	
8.	Mr Limani BARDHIL	MACEDONIA Ombudsman Institution of the Republic		BLimani@ombudsman.mk
9.	Mr Jurgen CASSAR	MALTA Office of the Parliamentary Ombudsman	Head of Communicationsand Research	+356 99446214 jurgencassar@gmail.com
10.	Mr. Cherif LAAROUSSI	MOROCCO Institution of the Mediator of the Kingdom Regional Delegation of Lâayoune- Boujdour- Sakia El Hamra	Judicial Commissionner	0661253328 cherif.larossi@gmail.com
11.	Mr. Abderrahim EL HANI	MOROCCO Institution of the Mediator of the Kingdom Regional Delegation of TANGER	Delegate	+212 666 154 698 elhani.abderrahom.yahoo.fr
12.	Mr. Mohammed SQALLI HOUSSAINI	MOROCCO Institution of the Mediator of the Kingdom Regional Delegation of FES	Delegate	+212 535 609 100 sqallimed@hotmail.fr
13.	Mr. LAHBIB Nabil	MOROCCO Institution of the Mediator of the Kingdom Regional Delegation of AGADIR	Responsible for the contact point	
14.	Mrs. Khadija El IDRISSI	MOROCCO Institution of the Mediator of the Kingdom, RABAT	File manager to the Department of Studies Analysis and Follow-up	

of the Mediator of the Kingdom File manager to the Department of Studies Analysis and Follow-up	Regional Delegation of Grand	15.
---	------------------------------	-----

Experts:

	Name	Country and institution	Function	Contacts (phone, fax, email)
1.	Mr. Mohamed LIDIDI M1 + M3	MOROCCO Institution of the Mediator of the Kingdom	General Secretary	
2.	Mr. Moulay Idriss AGOULMAM M1+ M4	MOROCCO Expert from the General Delegation for Prison Administration and Réintégration	Director of Socio-Cultural Action and Reintegration	rhaib.noureddine@gmail.com
3.	Mr. Sameer ABUSHAMS M2	PALESTINE The Independent Commission for Human Rights ICHR	Expert	oadawi@ichr.ps
4.	Mrs. Carmen COMAS-MATA M3	SPAIN People's Defender	Chief of the international relations	+34 91 319 57 12 +34 699 47 79 95 Fax: +34 91 310 52 02 carmen.comas- mata@defensordelpueblo.es
5.	Mrs. Aouatif AMRIA M4	MOROCCO Expert from the National Human Rights Commission	Executive Director of the Regional Commission for Human Rights in Fez	

Organiser:

Name	Country and institution	Function	Contacts(phone, fax, email)
Mrs. Houda Ait Zidane	Morocco Mediator's Institution of the Kingdom, Rabat	Head of the Promotion Unit of Communication, Translation, Trainings and Publications	+212 6 61 63 91 37 houdaaitzidane@gmail.com

Observers:

Name	Country and institution	Function	Contacts(phone, fax, email)
Ms. Caroline MARTIN	Venice commission- Council of europe	Legal Officer	00 33 3 88 41 38 23 00 33 3 88 41 37 38



السكرتارية الدائمة لجمعية الأمبودسمان المتوسطيين The Permanent Secretariat of the Association of Mediterranean Ombudsmen

السيدة ستيفاني كارير Ms Stephanie CARRER

البريد : Email

stephanie.carrer@defenseurdesdroits.fr ninette.rolle@defenseurdesdroits.fr

> الهاتف: Phone: الهاتف 00 33 1 53 29 23 43

لجمهورية

Defender of the Rights of the Republic of France :

7, rue Saint-Florentin 75008 PARIS (France)

البريد : Email

secretariat.aomf@defenseurdesdroits.fr

مركز التكوين ـ

Training Center - Rabat

Ms Houda AIT ZIDANE : هدى آيت زيدان

وسيط المملكة،

المغربية

Institution of the Mediator of the Kingdom, Compound Gardens Irama, Rue Arromman, Rabat, The Kingdom of Morocco

> الهاتف : **Phone** 00 212 5 37 57 77 00/ 11

> > Fax:

00 212 5 37 56 42 82

البريد : Email

haitzidane@mediateur.ma houdaaitzidane@gmail.com contact@mediateur.ma

